أَتقعُ الجملةُ فاعلًا
أَو نائبًا عن الفاعلِ؟

أ.د. خليل إِبراهيم حمودي السَّامرائيُّ
كلِّيَّة الإِمام الأَعظم (رحمه الله) الجامعة

ملخص البحث

هذا البحث يهدف إلى عرض مسألة نحويَّة خلافيَّة، وهي: وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عن الفاعل.

أَثبت البحث وقوع الخلاف فيها بين البصريِّين والكوفيِّين، وردَّ قولَ بعض الباحثين مَن نفى أَنْ تكون هذه المسألة خلافيَّة بين المدرستين النَّحويَّتين المشهورتين.

وذُكِرَ المجوزون لوقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عن الفاعل، فمنهم من جوَّز وقوع ذلكَ بدون شرط، ومنهم من جوَّز وقوعه بشروطٍ.

وذَكَرَ البحث حجج المانعين وناقشها.

وحدَّد رأي سيبويه الَّذِي اختلف النُّحويُّون والمفسرون في بيان رأيه فيها، فمنهم من نسب إِليه المنع، ومنهم من نسب إِليه الجواز.

ثُمَّ ذكر الباحث رأيه، وهو جواز وقوع الجملة كذلكَ بشرط صحة التَّركيب واستقامة المعنى، وعدم اللُّجوء إِلى التَّأويلات المتكلِّفة المُفسدة للمعنى.

Abstract

This research aims to present a controversial grammatical issue that deals with the occurrence of the sentence as a subject or deputy agent of the subject. The study has proved that there is a dispute between the Basris and the Kufis about this issue. Furthermore, it replies back to some researchers who deny that this issue has been a controversial between those two famous grammarian schools.

The Optionlists clarifies that the occurrence of a sentence, as a subject or its deputy, is optional with no conditions. Whereas others assert the conditions.

The research also sheds some light on some of the opponent ‘ point of views concerning this type of occurrence and discusses them in detail .In addition , the study identifies Sibawayh’s approach to this issue, and whom many grammarians and interpreters differs among themselves about it , i.e., some of them state that Sebawaya allows the occurrence while others deny his support .

At last, the researcher gives his point of view which is the optionality of the sentence occurrence but, under certain conditions :(a) the correct form, (b)the integrity of the meaning and (c) not to resort to exaggerated interpretations which spoil the intended meaning.

المُقَدِّمةُ

الحَمدُ لله حتَّى يَبْلُغَ الحمدُ مُنْتَهَاه، والصَّلاة والسّلام على سيدِّنا محمدٍ صَفِيِّهِ ومجتبَاه، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ ومَن والاه.

وبَعْدُ... فالخلافات النَّحويَّة قديمةٌ قِدَم بدايات نشأة الدَّرس النَّحويّ، وتطورت تطورًا كبيرًا بعد وصول الدَّرس النَّحويِّ إِلى الكوفيِّين وما كان ذلكَ إِلَّا بسبب اختلاف منهجي المدرستين في الدِّراسات اللُّغويَّة والنَّحويَّة.

ومن المسائل الَّتِي لم تخرج عن نطاق الخلاف النَّحويِّ مسألة (وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عن الفاعل).

فَمِنَ النُّحويِّين من مَنَعَ ذلكَ، ومنهم مَنْ أَجاز ذلكَ مطلقـًا، وآخرون أَجازوا وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عن الفاعل بشروطٍ.

وَمِنَ الباحثين المحدثين مَنْ أَنكر الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين في ذلكَ؛ إِذ يرى أَنَّ مذهب الكوفيِّين هو عين مذهب البصريِّين.

وانعقد هذا البحث لعرض هذه المسألة، وذكر المانعين والمجوِّزين وحججهم، وتحديد رأي سيبويه، وبيان رأي الباحث فيها.

أَمَّا رأي سيبويه في هذه المسألة فقد تباينت آراء النَّحويِّين والمفسرين في تحديده.

اقتضى العمل أَنْ أُقسِّمَ هذا البحث بعد المقدِّمة على مبحثين وخاتمة.

المبحث الأَوَّل: حدُّ الفاعل ونائبه، وخلاف النَّحويِّين في قوع الجُملةِ فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل، ذكرتُ فيه حدَّ الفاعل ونائبه، وفَصَلْتُ بين مجموعتين من التَّعريفات لهما، ثُمَّ الخلاف في وقوع الفاعل ونائب الفاعل جملةً.

ثُمَّ أَثبت حقيقة الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين في وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عن الفاعل، ووقفتُ مناقشـًا مَن لا يرى وقوع الخلاف بين المدرستين في هذه المسألة.

وأَفردتُ المبحث الثَّاني لذكر المانعين والمجوزين وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عن الفاعل، وبيان حُجَج المانعين، وبيان المجوِّزين من الدَّارسين والمُحدَثين، وختمته ببيان رأي الباحث.

وأَمَّا الخاتمة فذكرتُ فيها أَهم نتائج البحث.

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

المبحث الأَوَّل
حدُّ الفاعل ونائبه، وخلاف النَّحويِّين في قوع الجُملةِ فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل

المطلب الأَوَّل: حدُّ الفاعل ونائبه:

الفاعل في اللُّغة: مَن أَوجد الفعل[1].

أَمَّا في الاصطلاح فأَكثر النَّحويِّين يعرِّفونه بأَنَّه: (اسمٌ)، وليس غيره، وسأَذكر بعض هذه التَّعريفات:

(١) يُنظر: المغني في النَّحو: ٢/ ١٩١، وشرح التَّصريح على التَّوضيح: ١/ ٣٩٢، وحاشية الخضريِّ على شرح ابن عقيل: ١/ ٣٥٤.

جاء في «شرح المفصَّل»: ((واعلم أَنَّ الفاعل في عُرف النَّحويِّين: كلُّ اسم ذكرته بَعْدَ فِعْلٍ، وأَسندتَ، ونسبتَ ذلكَ الفعل إِلى ذلكَ الاسم))[١].

وعرَّفه ابن فلاح اليمنيِّ بقوله: ((وكلُّ اسمٍ غير لازم للنَّصب، تقدَّمه أَبدًا فِعْلٌ مُقَرٌّ على صيغته، أَو ما يشبه الفعل، من اسم الفاعل، أَو صفة مشبهة، أَو مصدر))[٢].

وجاء في «شرح ابن عقيل»: ((أَمَّا الفاعل فهو: الاسم المسند إِليه فِعْلٌ على طريقة (فَعَلَ)، أَو شبهه، وحُكْمُهُ الرَّفعُ، والمراد بالاسم ما يشمل الصَّريح، نحو:(قامَ زيدٌ)، والمؤوَّل به، نحو: (يعجبني أن تقوم)، أَي: قيامُكَ))[٣].

وقال الأَشمونيُّ: ((الفاعل في عرف النُّحاة: هو الاسم الَّذِي أُسند إِليهِ فِعْلٌ تامٌّ أَصليُّ الصِّيغة، أَو مؤولٌ به))[٤].

فهذه التَّعريفات نصَّت على أَنَّ الفاعل لا يكون إِلَّا اسمـًا تامًّا أَو مؤولًا به، ولا يكون فعلًا أَو جملة فعليَّة.

لكن هناك قسمٌ من النُّحويِّين عرَّفوا الفاعل تعريفـًا لم ينصُّوا فيه على (اسميَّة)، الفاعل، بل ذكروا بدل (الاسم)، لفظة (ما)، فمن هذه التَّعريفات:

قول الزَّمخشريِّ: ((الفاعل هو ما كان المسند إِليه من فعلٍ أَو شبهه مقدَّمـًا عليه أَبدًا))[٥].

وعرَّفه ابن الحاجب بقوله: ((الفاعل: وهو ما أُسندَ إِليه الفعلُ أَو شبهُهُ، وقدِّمَ على جهة قيامه بهِ مثل: (قامَ زيدٌ)، و (زيدٌ قائمٌ أَبوه)))[٦].

وجاء في كتاب «الحدود في علم النَّحو»: ((حدُّ الفاعل: ما أُسْنِدَ إِليه فعلٌ تامٌّ فارغ غير مصوغ للمفعول))[٧].

وقال الفاكهيُّ: ((الفاعل: ما قُدِّمَ الفعلُ التَّامُّ أَو شبهُه عليه بالأَصالة، وأُسند إِليه على جهة قيامه بهِ، أَو وقوعه منه))[٨].

وقال عبد القادر الجرجانيُّ: ((الفاعل: ما أُسندَ إِليه الفعلُ أَو شبهه على جهة قيامه بهِ، أَي: على جهة قيام الفعل؛ ليخرج عنه مفعول ما لم يَسُمَّ فاعله))[٩].

وأَختمُ هذه التّعريفات بقول السُّيوطيِّ: ((فالفاعل: ما أُسندَ إِليه عاملٌ مفرَّغٌ على جهة وقوعه منه، أَو قيامه بهِ))[١٠].

وأَنا سِقتُ هذه التَّعريفات؛ لِأُدلِّلَ على أَنَّ أَصحاب هذه التَّعريفات إِنَّما ذكروا في تعريف الفاعل لفظ (ما) بدلًا من (اسم)، لاستشعارهم بأَنَّ الفاعل قد يكون غير (اسم)، والدَّليل على ذلكَ أَنَّ (ما) الموصولة من

(١) يُنظر: شرح المفصل– ابن يعيش: ١/ ٢٠٠.
(٢) المغني في النَّحو: ٢/ ١٢٩.
(٣) شرح ابن عقيل على أَلفية ابن مالك: ٢/ ٧٤.
(٤) شرح الأَشمونيُّ على أَلفية ابن مالك: ١/ ٣٨٦.
(٥) المفصل في صنعة الإِعراب: ٨٣.
(٦) الكافيَّة في علم النَّحو: ١٤.
(٧) الحدود في علم النَّحو– الأُبَّذيُّ: ٤٦٨.
(٨) شرح كتاب الحدود في النَّحو: ١٩٣.
(٩) التَّعريفات: ١٦٤.
(١٠) همع الهوامع: ١/ ٥٧٥.

صيغ العموم[1]، فهي هنا تشمل الاسم وغير الاسم.

أَمَّا النَّائب عن الفاعل فسُمِّي كذلكَ؛ لِأَنَّه يقوم مقام الفاعل عند ترك الفاعل، وقد ذكر النَّحويُّون أَنَّ الفاعل قدْ يُتْرك؛ لغرض لفظيٍّ، كالإِيجاز، وتصحيح النَّظم، والتَّوافق، والتَّقارب، أَو معنوي كالعلم به، والجهل، والتَّعظيم، أَو الخوف منه وعليه، (جوازًا أَو وجوبـًا)، فينوب عنه جاريـًا مجراه وغير ذلكَ من أَغراض الحذف المعنويِّ[2].

وقال بعضهم في تعريفه: ((ما حُذف فاعلُه، وأُقيم هو مقامه))[3].

المطلب الثَّاني: خلاف النَّحويِّين في قوع الجُملةِ فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل:

لم أَقف فيما اطَّلعت عليه من مصادرٍ مَنْ يذكر نصًّا أَنَّ هذه المسألة من المسائل الخلافيَّة بين المدرستين البصريَّة والكوفيَّة، فيها حجج وردود كلا الفريقين.

فكتاب «الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويِّين البصريِّين والكوفيِّين- لأَبي البركات الأَنباريِّ (ت٥٧٧هـ)»، ليس فيه ذِكْرٌ لهذه المسألة ضمن مسائله الَّتِي بلغت (١٢١) مئة وإحدى وعشرين مسألة، وإِنْ كان هذا الكتاب قد فات مؤلفَهُ كثير من المسائل الخلافيَّة بين المدرستين[4].

ولم أَجد أَيضـًا ذكر لهذه المسألة في كتاب «التَّبيين عن مذاهب النَّحويِّين البصريِّين والكوفيِّين- للعكبريِّ (ت٦١٦هـ)»، ضمن مسائله الَّتِي بلغت (٨٥) خمسـًا وثمانين مسألة؛ لكون الجزء الثَّاني من الكتاب لم يصل إِلينا، لِأَنَّه مفقود.

وكذلك لم أَجد في كتاب «ائتلاف النُّصرَة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة- لعبد اللَّطيف الزَّبيديِّ (ت٨٠٢هـ)»، تفصيلًا لهذه المسألة، وإِنَّما ذكرها في المسألة (١١٥)، الخامسة عشرة بعد المئة، بإِيجاز، وإِنَّما وهو يذكر الخلاف في إِعراب قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[5]، فقال: ((وجملة (لَيَسۡجُنُنَّهُۥ)، في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾، فاعل (بدا) في موضع رفع، وطَرَده هشام وثعلب وجماعة في كلِّ جملة تشبهها. وقال البصريُّون هي مُفَسِّرة للضَّمير في (بدا) الرَّاجع إليه المفهوم منه))[6].

أَمَّا المصادر النَّحويَّة الأُخرى فقد وَجَدْتُ قسمـًا منها يذكر أَنَّ وقوع الجملة فاعلًا، هو قول كوفيٌّ، أَو مذهبٌ كوفيٌّ، قول جماعة من الكوفيِّين، وأَنَّ ما قالوه مخالف لرأي البصريِّين[7].

ووجدت مصادر أُخرى وبعض التَّفاسير تنسبها

(١) يُنظر: نتائج الفكر: ١٣٩، وتعليق الفرائد: ١/ ٦١.
(٢) يُنظر: تسهيل الفوائد: ٧٧، وشرح الكافيَّة الشَّافيَّة: ١/ ٦٠٢، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٥٩٨.
(٣) شرح كتاب الحدود في النَّحو: ١٩٤.
(٤) يُنظر: الأَشباه والنَّظائر: ٣/ ٣٢١.
(٥) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(٦) ائتلاف النُّصرة: ٩٩.
(٧) يُنظر: ارتشاف الضَّرب: ٣/ ١٣٢، والتَّذييل والتَّكميل: ١/ ٥٦.

إلى الكوفيِّين عامَّة.

جاء في «مغني اللَّبيب»: ((قال الكوفيُّون: الجملة فاعلٌ))[١].

جاء في «المحرر الوجيز»، وهو يتحدَّث عن قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ ﴾[٢]، فقال: ((وجوَّز الكوفيُّون أَنْ يكون الفاعل (كم)، ولا يجوز ذلكَ عند البصريِّين))[٣].

وجاء في «المقاصد الشَّافيَّة»: ((التَّنكيت على الكوفيِّين القائلين بجواز كون الفاعل غير اسم، ولا مقدَّرًا باسم مستدلين على ذلكَ بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[٤]، ففاعل (بدا)، عندهم الجملة الَّتِي هي (ليسجُنُنَّه)))[٥].

وجاء في «شرح التَّصريح على التَّوضيح»: ((ولا يُقدَّر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريِّين خلافًا للكوفيين، ولا حجة لهم في نحو: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[٦].

ومن الجدير بالذِّكر أَنِّي وجدت بعض المفسرين يُقرِّون بأَنَّ وقوع الجملة فاعلًا أَصلٌ من أُصول الكوفيِّين، قال السَّمين الحلبيُّ وهو يتحدَّث عن فاعل (بدا)، فقال: ((وهو من أُصول الكوفيِّين))[٧].

وقال ابن عادل وهو يُبيِّن فاعل (بدا)، فذكر أَنَّ فيه أَربعة أَوجه، منها قوله: ((... أَنَّ نَفْسَ الجملة مِنْ (لَيَسْجنُنَّهُ) هي الفاعل، وهذا من أُصولِ الكوفيِّين))[٨].

ومِمَّا مرَّ ذكره يتَّضح أَنَّ الخلاف في هذه المسألة بين البصريِّين والكوفيِّين أَمرٌ حاصلٌ، يؤيده ما ذكره النُّحويُّون والمفسِّرون، وكلُّهم مشهودٌ له بالعلم والتَّعمُّق في الدَّرس النَّحويِّ، ولا سيَّما ابن هشام الأَنصاريِّ الَّذِي يُعَدُّ من كبار النَّحويِّين المدققين المحقِّقين.

وأَمَّا من نسب القول بجواز وقوع الجملة فاعلًا إلى جماعة من الكوفيِّين فهو على صواب؛ لأَنَّ هناك نحويِّين كوفيِّين لم يجوزوا وقوع الجملة فاعلًا، ولا نائبًا عن الفاعل.

وأَمَّا من نسب القول إلى عامَّة الكوفيِّين فنظر إلى أَنَّ أَشياخ الكوفيِّين الَّذِين جوَّزوا ذلكَ، كالكسائيِّ، والفرَّاء، وهشام الضَّرير، وثعلب وغيرهم، فيكتفى بهؤلاء إطلاق اسم الكوفيِّين عليهم، ومن الممكن أَنْ يكون إطلاق (الكوفيِّين) على هذه المسألة من باب المجاز المرسل، والله أَعلم.

ونَفَى بعض الباحثين المحدَثين وقوعَ الخلاف في هذه المسألة بين البصريِّين والكوفيِّين، ورأوا أَنَّ تأويلات الكوفيِّين الجملة الواقعة فاعلًا بالمفرد وهو

(١) مغني اللَّبيب: ٥٢٤.
(٢) سورة طه، من الآية: ١٢٨.
(٣) المحرر الوجيز: ٤/ ٣٦٥.
(٤) سورة يوسف، من الآية ٣٥.
(٥) المقاصد الشَّافيَّة: ٢/ ٥٣٨.
(٦) سورة يوسف، من الآية ٣٥.
(٧) الدُّرُّ المصون: ٦/ ٤٩٤.
(٨) تفسير اللُّباب: ٢٩٧٠.

عين ما قال به البصريُّون[1].

ويَرَوْنَ أَنَّ أَصل هذا الخلاف هو ما وجده العلماء عند الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾[2]، فـ(كم) في موضع رفع بـ(يهدِ) كأَنَّكَ قلت: أَولم تهدهم القرون الْهَالِكة، وَفِي قراءة عبد الله في سورة طه ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾، وقد يكون (كَمْ) فِي موضع نصب بـ(أَهلكنا)، وَفِيهِ تأويل الرَّفع، فيكون بمنزلة قولكَ: سواءٌ عليَّ أَزيدًا ضربتَ أَم عمرًا، فترفع (سواء) بالتَّأويل.

وتقول: قد تبيَّن لي أَقام زيد أَم عَمرو، فتكون الجملة مرفوعة فِي المعنى كأَنَّكَ قلت: تبيَّن لي ذاكَ))[3].

وقالوا تعقيبًا على قول الفرَّاء : ((ومن ينعم النَّظر يجد أَنَّ الفرَّاء يَذْهَبُ في فاعل (يهد) مذهبين؛ ... الثَّاني ما قاله البصريُّون، وهو أَنَّ الفاعل هو مضمون معنى الجملة المؤولة بالمفرد، وسمَّاه تأويل الرَّفع، أَو قوله: الجملة مرفوعة في المعنى وليس في اللَّفظ))[4].

أَمَّا عن قول الفرَّاء الأَوَّل، وهو: (كم) في موضع رفع بـ(يهد)، فيقول صاحبا البحث: ((أَمَّا الأَوَّل وهو قوله: (كم) في موضع رفع بـ(يهد)، ففيه نظر؛ لِأَنَّ رفع (كم) بـ(يهد) مشكل، لِأَنَّ (كم) لا يعمل فيها ما قبلها، قال سيبويه: (إِنَّها لا تكون إِلَّا مبتدأة، ولا تؤخَّر فاعله ولا مفعوله)[5]، فهل كان الفرَّاء غافلًا عن ذلكَ؟ ثُمَّ هو لم يصرح بأَنَّها فاعل، وإِنَّما قال في موضع رفع، وَلِمَ لا يكون قصده أَنَّ موضعها الرَّفع، بدليل أَنَّ تأويله معناها على هذا الرَّأي قوله: كأَنَّك قلت: أَوَلَم تهدهم القرون الهالكة، فليس لـ(كم) ذكرٌ فيما قال، بل أَوَّلَ معناها وجعل الفاعل هو القرون الهالكة))[6].

وأَرى أَنَّ ما ذهبا إِليه فيه نظر؛ وهو أَنَّهما ذكرا أَنَّ المذهب الثَّاني الَّذِي ذهب إِليه الفرَّاء هو ما قاله البصريُّون، وهو أَنَّ الفاعل هو مضمون معنى الجملة المؤولة بالمفرد، وسمَّاه تأويل الرَّفع، أَو قوله: الجملة المرفوعة في المعنى وليس في اللَّفظ.

أَقول: أَين قول الفرَّاء: مضمون معنى الجملة المؤولة بالمفرد؟ ثُمَّ إِنَّ الفرَّاء قال: ((وقد يكون (كم) في موضع نصب بـ(أَهلكنا)))[7].

والَّذِي يُلاحظ من نصِّ الفرَّاء أَنَّ الرَّأي الأَوَّل، وهو كون (ليسجننه) في موضع رفع بـ(يهد)، هو الأَوْلَى عنده بدليل قوله: ((وقد يكون (كم) في موضع نصب بـ(أَهلكنا)))[8].

ثُمَّ ذكر أَنَّ النَّصب يجوز تأويله بالرَّفع، أَي: الرفع على الفاعلية، أَي: محل الجملة الرَّفع على الفاعلية، والدَّليل على ذلكَ مثاله الَّذِي مثّل به، وهو : (سواءٌ عليَّ أَزيدًا ضربتُ أَم عمرًا)، فالجملة في محل رفع فاعل

(١) يُنظر: وقوع الجملة فاعلاً بين الإِثبات والنَّقص: ٢٥٣-٢٥٤.
(٢) سورة طه، من الآية: ١٢٨.
(٣) معاني القرآن: ٢/ ٣٣٣.
(٤) وقوع الجملة فاعلاً بين الإِثبات والنَّقص: ٢٥٤.
(٥) الكتاب: ٢/ ١٥٨.
(٦) وقوع الجملة فاعلاً بين الإِثبات والنَّقص: ٢٥٤.
(٧) معاني القرآن: ٢/ ٣٣٣.
(٨) معاني القرآن: ٢/ ٣٣٣.

(سواء).

وكذلك مثاله الآخر: (قد تبيَّن لي أَقام زيدٌ أَم عمرو) فتكون الجملة مرفوعة المعنى، أَي: محلِّها الرَّفع على الفاعلية يؤكد ذلكَ قوله: (كأَنَّكَ قلت: تبيَّن لي ذلكَ)، و(ذلكَ) فاعل لـ(يتبيَّن)، فقول الفرَّاء من الوضوح بمكان.

أَمَّا المذهب الأَوَّل للفرَّاء، والَّذِي قال فيه (كم)، في موضع رفع بـ(يهدِ) كأَنَّكَ قلت: أَولم تهدِ القرون الهالكة، فقد قرَّرا أَنَّ هذا الإِعراب مشكل، وأَرادا لَيَّ قول الفرَّاء وتسخيره للفكرة الَّتِي تبنَّوْها، وهو أَنَّه لا يوجد خلاف في هذه المسألة، وأَنَّ رأي الفرَّاء هو رأي جمهور البصريِّين بعدم وقوع الجملة فاعلًا، وأَمَّا الأَوَّل وهو قوله: (كم) في موضع رفع بـ(يهد)، ففيه نظر[١].

ولا أَرى أَنَّ هناك حاجة للردِّ على قولهما؛ لِأَنَّه كلامٌ واضحٌ كلَّ الوضوح بوقوع (كم) وما بعدها فاعلًا للفعل (بدا).

المبحث الثَّاني
المانعون والمُجوِّزون في وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل، وتفسير قول سيبويه في ذلكَ

اختلف النُّحاة في وقوع الجملة فاعلًا، أَو نائبًا عن الفاعل على قسمين، وهما: المانعون، المُجوِّزون.

المطلب الأَوَّل: المانعون من النَّحويِّين والمفسريِّين ومعربي القرآن الكريم في وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل:

أَوَّلًا: المانعون من النَّحويِّين:

وقد نُسِبَ المنع إِلى جمهور البصريِّين، ومنهم: أَبو عثمان المازنيُّ (ت٢٤٧هـ)، وأَبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٦هـ)، وأَبو إِسحاق الزَّجاج (ت٣١١هـ)، وأَبو عليٍّ الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ)[٢]، ففي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[٣]، قال أَبو علي الفارسيُّ: ((وأَمَّا قوله: (ليسجننه)، فحمله أَبو عثمان على أَنَّه حكاية، تقديره: بدا لهم أَمر، قالوا: (ليسجننه)))[٤].

ذهب المازنيُّ إِلى أَنَّ فاعل (بدا)، ضمير يعود على المصدر (البداء)، وهو: بدا لهم بدوٌ، ثُمَّ فسَّره بـ(ليسجننه)[٥].

ويرى المبرِّد أَيضًا ما يراه المازنيُّ، ففاعل (بدا)، ضمير يعود على المصدر، كأَنَّه بدا لهم بداء[٦].

وذهب الزَّجاج إِلى أَنَّ (بدا)، فعل استغنى عن فاعل؛ لكثرته في الكلام[٧].

وذهب أَبو علي الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ)، إِلى أَنَّ فاعل (بدا) مضمر؛ لدلالة فِعْله عليه، فقال: ((ثُمَّ

(١) يُنظر: وقوع الجملة فاعلاً بين الإِثبات والنَّقص: ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) يُنظر: نتائج التَّحصيل: ١٩٧.

(٣) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.

(٤) الحلبيات: ٢٤٠.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه- الرُّمانيُّ: ١٠٧٣، وروح المعاني: ٦/ ٤٢٨.

(٦) يُنظر: الهداية إِلى بلوغ النِّهاية: ٥/ ٣٥٥، والجامع لَأحكام القرآن: ٩/ ١٨٦، والفتح القدير: ٣/ ٢٥.

(٧) يُنظر: معاني القرآن وإِعرابه: ٣/ ١٠٤.

(بدا لهم)، بَدْوٌ، فأُضمر الفاعل؛ لدلالة فعله عليه... وأَمَّا قوله: (كم أهلكنا)، فيجوز أَنْ تكون الجملة في موضع نصب بما دلَّ عليه قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[1]؛ لِأَنَّه بمنزلة (أَوَلَم يعلموا)، فتحمله على ذلكَ))[2].

ويرى أَبو البقاء العكبريُّ (ت٦١٦هـ) أَنَّ الجملة لا تقع فاعلًا، فقال: ((وفي فاعل (بدا)، ثلاثة أَوجه؛ أَحدها هو محذوف، و(ليسجننه)، قائم مقامه، أَي: بدا لهم السِّجنُ، فحذف وأُقيمت الجملة مقامه، وليس الجملة فاعلًا؛ لِأَنَّها لا تكون كذلكَ))[3].

وقال ابن عصفور الإِشبيليِّ (ت٦٦٩هـ) في شرحه لـ«جمل الزَّجّاجيِّ» بعد تعريفه الفاعل: ((فالفاعل إِذًا لا يكون إِلَّا اسمًا، وأَنَّ، وأَنْ، وما بعدهَنَّ خلافًا لِمن أَجاز أَنْ يكون الفاعل فعلًا، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[4]، وهذا لا حجة فيه؛ لِأَنَّه يحتمل أَنْ يكون فاعل (بدا)، ضمير المصدر الدَّال عليه، وهو البداء، كأَنَّه قال: ثُمَّ بدا لهم هو، أَي: البداء))[5].

وقال ابن فلاح اليمنيِّ (ت٦٨٠هـ)، وهو يشرح تعريف الفاعل: ((وقد خرج بقيد اسم ما عدا الاسم من فعلٍ أَو جملة، خلافًا لبعض الكوفيِّين في الجملة، فإِنَّه أَجاز وقوعها جملة، وأَحتجَّ بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[6]))[7].

ومن النَّحويِّين المانعين وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل أَثير الدِّين أَبو حيَّان الأَندلسيُّ (ت٧٤٥ه)، قال: ((وذهب الفرَّاء وجماعة إِلى جواز ذلكَ بشرط أَنْ يكون العامل قلبيًّا، والصَّحيح المنع))[8].

ومنع ابن هشام الأَنصاريُّ (ت٧٦١هـ) وقوع الفاعل ونائبه جملة، وصف المنع بـ(المذهب الصَّحيح)، فقال: ((... أَنَّهما لا يكونان جملة، هذا هو المذهب الصَّحيح))[9].

وله رأي آخر في «مغني اللَّبيب»، فقال: ((﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[10]، فجملة (ليسجننه)، قيل: مفسِّرة للضَّمير في (بدا)، الرَّاجع إِلى البداء المفهوم منه، والتَّحقيق أَنَّها جواب قسم مقدَّر))[11].

ويرى السُّيوطيُّ (ت٩١١ه) أَنَّ مَنْعَ وقوعِ الجملة فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل هو الأَصح، فقال: ((اختُلِفَ في الإِسناد إِلى الجملة على مذاهب أَصحُّها المنع، فلا يكون فاعلًا ولا نائبًا عن الفاعل))[12].

(١) سورة طه، من الآية: ١٢٨.
(٢) الحلبيات: ٢٤٠، ويُنظر: شرح تسهيل الفوائد- ابن مالك: ٢/ ١٢٢، وفيه: ((قيل إِنَّ المعنى: بدا لهم بداءً).
(٣) التِّبيان في إِعراب القرآن: ٢/ ٧٣٢.
(٤) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(٥) شرح جُمل الزَّجاجيِّ: ١/ ١٥٧.
(٦) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(٧) المغني في النَّحو: ٢/ ١٢٩.
(٨) البحر المحيط: ٥/ ٣، ٦/ ٣٠٧.
(٩) شرح شذور الذَّهب: ٢١٨.
(١٠) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(١١) مغني اللَّبيب: ٥٢٣.
(١٢) همع الهوامع: ٢/ ٥٨٩.

ثانيـًا: المانعون من المفسرين ومعربي القرآن الكريم:

من مراجعتي لكتب التَّفسير وكتب إِعراب القرآن الكريم وجدتُ الَّذِينَ وقفت على تفاسيرهم لا يجوزون وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل، فهم لا يعربون (ليسجننه)، فاعلًا لـ(بدا)، في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[١]، وكذلك لا يعربون جملة (كم أهلكنا)، فاعلًا لـ(يهد)، في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ ﴾[٢]، ويرون أَنَّ فاعل (بدا)، على أَوجه، منها[٣]:

١- إِنَّه محذوف و(ليسجننه) قائم مقامه، وليست الجملة فاعلًا، وتقديره: بدا لهم السِّجن.

٢- إِنَّ الفاعل مضمر، وهو مصدر (بدا)، أَي: بدا لهم بداءٌ.

٣- إِنَّ الفاعل ما دلَّ عليه الكلام، تقديره: بدا لهم رأيٌ.

ومن هؤلاء المفسِّرين: مكي بن أَبي طالب القيسيُّ (ت٤٣٧هـ)[٤]، والواحديُّ (ت٤٦٨هـ)[٥]، والزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ)[٦]، وابن عطية (ت٥٤٢هـ)[٧]، والبيضاويُّ (ت٦٥٨هـ)[٨]، والنَّسفيُّ (ت٧١٠هـ)[٩]، وابن جزي الكلبيِّ (ت٧٤١هـ)[١٠]، وأَبو حيَّان الأَندلسُّي (٧٤٥هـ)[١١]، وابن عادل الحنبلِّي (ت٧٥٧هـ)[١٢]، وأَبو السُّعود (ت٩٨٢هـ)[١٣]، والشَّوكانُّي (ت١٢٥٠هـ)[١٤]، والآلوسُّي (ت١٢٧٠هـ)[١٥].

أَمَّا المانعون وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عن الفاعل فقد احتجوا بحججٍ عديدة[١٦]، منها:

١- ما احتجَّ به أَبو عليٍّ الفارسيُّ في أَثناء حديثه عن النَّائب عن الفاعل، فقال: ((والجُمَل لا تقوم مقامه[١٧]، كما لا تقوم مقام الفاعلين؛ لِأَنَّ الفاعل يُكْنَى عنه، ويثنَّى ويجمع، ويُضمر في الفعل، فيُذكر إِعراب الفعل بعده، وكلُّ هذا مُمتنِع في الجملة، غير جائز فيها وأَيضـًا فإِنَّ الجُمل أَحاديث، وإِنَّما يقام مقام الفاعلين، مُحَدَّث عنهم لا أَحاديث، فكما لا يجوز (عُلِمَ ضَرَبَ زيدٌ)، ولا (عُلم أين زيدٌ)، ولا (ظُنَّ كيف زيدٌ) على أَنْ تقيم الجملة مقام اسم الفاعل كذلك لا أَن يُقام

(١) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(٢) سورة طه، من الآية: ١٢٨.
(٣) يُنظر: التِّبيان في إِعراب القرآن: ٢/ ٤٧٢، والبحر المحيط: ٥/ ٣٠٦، والدُّرُّ المصون: ٦/ ٤٩٤.
(٤) يُنظر: الهداية إِلى بلوغ النِّهاية: ٩/ ٥٧٧٢، ومشكل إِعراب القرآن: ٢/ ٥٧٠.
(٥) يُنظر: التَّفسير البسيط: ١٢/ ١٠٨.
(٦) يُنظر: الكشاف: ٢/ ٤٤١، ٣/ ٥٢٣، وله رأي آخر سأَذكره ضمن المجوزين بشرط.
(٧) يُنظر: المحرر الوجيز: ٣/ ٢٤٢.
(٨) يُنظر: أَنوار التَّنزيل: ٤/ ٢٢٣.
(٩) يُنظر: مدارك التَّنزيل: ٢/ ١٠٩.
(١٠) يُنظر: التَّسهيل في علوم التَّنزيل: ٧٣٣.
(١١) يُنظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٠٦.
(١٢) يُنظر: اللُّباب في علوم الكتاب: ٣٦١٩.
(١٣) يُنظر: إِرشاد العقل السَّليم: ٤/ ٢٧٤.
(١٤) يُنظر: الفتح القدير: ٣/ ٢٥.
(١٥) يُنظر: روح المعاني: ٦/ ٤٢٧، ١١/ ١٣٦.
(١٦) ذكر قسمـًا من هذه الحُجَج صاحب (الخلاف النَّحويُّ في الفاعل الجملة جمعـًا ودراسة): ٢٠٧.
(١٧) أَي: النَّائب عن الفاعل.

(ما الكَلِمُ) مقام فاعل الفعل المبني للمفعول، ويدُلُّك على امتناع هذا أَنَّ الجملة الَّتِي من الفعل والفاعل هي مثل الجملة الَّتِي من المبتدأ والخبر في أَنَّ كلَّ واحد من الاسمين مُحَدَّث عنه، فكما لا يكون المبتدأ المحدَّثُ عنه إِلَّا مفردًا، ولا تقع موقعه الجملة كذلك لا يكون الفاعل جملة، بل هو في الفاعل أَشدُّ امتناعًا؛ لشدة اتصاله بالفعل، وما يَلزم من إِضْماره فيه، وليس ذلكَ في المبتدأ))[1].

٢- وعلَّل أَبو البقاء العكبريُّ ذلكَ بقوله : ((وإِنَّما لم يجز أَنْ تكون الْجُمْلَة فاعلًا لثَلَاثَة أوجه؛ أَحدهَا: أَنَّ الْفَاعِل كجزء من الْفِعْل وَلَا يُمكن جعل الْجُمْلَة كالجزء لاستقلالها.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْفَاعِل قد يكون مضمرًا وَمَعْرِفَة بِالْأَلف وَاللَّام، وإِضمار الْجُمْلَة لَا يصحُّ وَالْأَلف وَاللَّام لَا تدخل عَلَيْهَا

وَالثَّالِث: أَنَّ الْجُمْلَة قد عمل بعضُها فِي بعض فَلَا يصحُّ أَنْ يعْمل فِيهَا الْفِعْل لَا فِي جُمْلَتهَا وَلَا فِي أَبعاضها؛ إِذْ لَا يُمكن تقديرها بالمفرد هُنَا))[2].

٣- وذكر ابن الحاجب سبب عدم وقوع الجملة فاعلًا، فقال: ((إِنَّما لم يكن الفاعل جملة؛ لِأَنَّه محكوم عليه، والمحكوم عليه لا يكون إِلَّا مفردًا، بخلاف الأَحكام فإِنَّه يعبر عنها بالمفرد تارةً والجملة أُخرى. وإِنَّما كان ذلكَ لا تِّساعهم في الأَحكام))[3].

٤- وقال ابن فلاح اليمنيِّ: ((وإِنَّما لم يَجُز وقوع الجملة فاعلة من غير تسمية، لِتَعَذُّرَ نسبة الفعل إِليها؛ لِأَنَّه إِنَّما يمكن نسبة الفعل إِلى المفرد لا إِلى جملة ذات جزأين؛ إِذ لا يمكن نسبته إِلى كلِّ واحد الجزأين، ونسبته إِلى أَحدهما دون الآخر تحكُّمُ ... وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[4]، و﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا ﴾[5]، القائم مقام الفاعل مصدر الفعل المدلول عليه بالفعل، والجملة مفسّرة له؛ لِأَنَّها المقولة، تقديره: وإِذا قيل لهم القول آمنوا))[6].

أَمَّا ضابط الجملة الَّتِي ليس لها محلٌّ من الإِعراب فَيُعْرِبُ عنه ابن هشام بقوله: ((لِأَنَّها لم تحلَّ محلَّ المفرد، وذلكَ هو الأَصل في الجُمل))[7].

والَّتِي لها محلٌّ من الإِعراب هي الجملة الَّتِي يراد بها لفظها، وتنزل منزلة الأَسماء المفردة[8].

المطلب الثَّاني: المجوزون من القدماء والمتأخرين والمحدثين:

أَولًا: المجوزون من القدماء والمتأخرين:

المجوزون في وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل على قسمين:

١- وقوع الجملة فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل من دون قيد أَو شرط.

(١) التَّعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٦-٧.
(٢) اللُّباب في علِّل البناء: ١١٥-١١٦.
(٣) أَمالي ابن الحاجب: ٢/ ٨٨٢.
(٤) سورة البقرة، من الآية: ١١.
(٥) سورة البقرة، من الآية: ١٢.
(٦) المغني في النَّحو: ٢/ ١٢٩-١٣١.
(٧) مغني اللَّبيب: ٥٠٠.
(٨) مغني اللَّبيب: ٥٣٨.

ونسب هذا المذهب لهشام بن معاوية الضَّرير (ت٢٠٩هـ)، ولأَبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، وجماعة من الكوفيِّين[١]، ونُسب أَيضـًا للكوفيِّين[٢].

٢- المجوزون وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل بشروط أَو بشرط.

أ- مذهب الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، وجماعة، ونُسب إِلى سيبويه وشرطهم الَّذِي ذكره النَّحويُّون هو أَنْ يكون الفعل المسند قلبيًّا، وأَنْ يقترن بأَداة معلِّقة، قال أَبو حيَّان: ((وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ وَجَمَاعَةٍ: أَنَّهُ إِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ مَعْمُولَةً لِفِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ وَعَلَّقَ عَنْهَا، جَازَ أَنْ تقع في مَوْضِعِ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَإِلَّا فَلَا، وَنُسِبَ هَذَا لِسِيبَوَيْهِ))[٣].

ب- وأَجاز الكسائيُّ (ت١٨٩هـ)، والفرَّاء وآخرون وقوع الجملة نائبـًا عن الفاعل، والَّتِي هي خبر لـ(كان)، أَو (جعل)، جاء في «شرح الرَّضي على الكافيَّة»: ((أَجاز الكسائيُّ والفرَّاء قيام الجملة التي هي خبر لـ(كان)، و(جعل)، مقام الفاعل، نحو: (كِيْنَ يُقَامُ) و(جُعِلَ يَفْعَلُ)[٤]، ولا يقدِّر شيء))[٥].

ونسب أَبو حيَّان هذا الرَّأي إِلى سيبويه وآخرين، فقال: ((مذهب سيبويه والسِّيرافي والكوفيِّين والكسائيِّ والفرَّاء وهشام إِلى جواز ذلكَ، وذهب الفارسيُّ إِلى المنع))[٦].

ه- جوَّز الطَّبريُّ إِعراب جملة (كم أَهلكنا) فاعل على قراءة (يهدِ)، بالياء في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾[٧]، فقال: ((وقوله (كم)، إِذا قرئ (يهدِ) بالياء في موضع رفع بـ(يهد))[٨].

وهذا الإِعراب هو عين إِعراب الفرَّاء، فقال الفرَّاء: ((وقوله : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾[٩]، (كم) في موضع رفع بـ(يهد)، كأَنَّك قلت: أَوَلَم تهدهم القرون الهالكة ... وتقول: قد تبيَّن لي (أَقام زيدٌ أَو عمرو)، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأَنَّك قلت: تبيَّن لي ذلكَ))[١٠].

د- جواز وقوع الجملة فاعلًا بشرط أَنَّها على الحكاية مرَّ بنا أَنَّ الزَّمخشريَّ يمنع وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عن الفاعل، وهو يجيز وقوعها بشرط أَنْ تكون على الحكاية، قال: ((فاعل (فلم يهدِ)، الجملة بعده، يريد يهدي لهم هذا بمعناه ومضمونه، ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[١١]، أَي: تركنا عليه هذا الكلام))[١٢].

(١) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٤٣٥، وارتشاف الضرَّب: ٣/ ١٣٢٠، والتَّذييل والتَّكميل: ١/ ٥٦، ٦/ ١٧٣، ومغني اللَّبيب: ٥٢٤-٥٥٩، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٧٢.
(٢) يُنظر: البحر المحيط: ١/ ١٦٣، والدُّرُّ المصون: ٦/ ٤٤٩، والمقاصد الشَّافيَّة: ٢/ ٥٣٨.
(٣) مغني اللَّبيب: ٥٣٨.
(٤) شرح الكافية- الرَّضيُّ: ١/ ٢١٦-٢١٧.
(٥) همع الهوامع: ٢/ ٥٨٩، ومغني اللَّبيب: ٥٣٨.
(٦) ارتشاف الضرَّب: ١٣٢٥.
(٧) سورة طه، من الآية: ١٢٨.
(٨) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢٠/ ١٩٥.
(٩) سورة طه، من الآية: ١٢٨.
(١٠) معاني القرآن: ٢/ ٣٣٣.
(١١) سورة الصَّافات: من الآيتين: ٧٨-٧٩.
(١٢) الكشاف: ٣/ ٩٦.

ه- قال أَبو حيَّان: ((وكون الجملة فاعلًا هو مذهب كوفيٌّ، وأَمَّا تشبيهه وتنظيره بقوله: ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي ٱلْآخِرِينَ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1]، فإِنَّ تركنا عليه معناه معنى القول، فَحُكِيَت به الجملة، كأَنَّه قيل: وقُلْنَا عليه، وأَطلقنا عليه هذا اللَّفظ والجملة تُحكى بمعنى القول، كما تُحكى بلفظه))[2].

وذهب رضيُّ الدِّين الاستراباذيُّ (ت٦٨٨هـ) هذا المذهب، فقال: ((والجملة، كما لا تقع فاعلًا: لا تقع موقعه أَيضًا، بلى، إذا كانت محكية جاز قيامها مقامه؛ لكونها بمعنى المفرد، أَي: اللَّفظ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي ﴾[3]، أَي: قيل هذا القول، وهذا اللَّفظ))[4].

ويرى أَيضًا أَنَّ الجملة تقع فاعلًا ونائبًا عنه إِذا أُوِّلت بالاسم الَّذِي تضمنّه، فقال: ((قد تجيء الجملة في مقام الفاعل، ومفعول ما لم يُسَمَّ فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الَّذِي تَضَمَّنته، كقوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[6]، أَي: تبيَّن لكم فعلنا بهم، وألم يهدِ لهم اهلاكنا، فيصحُّ نحو: بيَّن لكم كيف فعلنا))[7].

ذكرنا أَنَّ ابن هشام الأَنصاريِّ من المانعين وقوع الجملة فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل، ووصف هذا المذهب بأَنَّه (الصَّحيح)[8]، لكنَّه له رأي آخر جوز فيه وقوع الجملة بشرط أَنْ يكون المعلِّق هو الاستفهام فقط؛ إِذ يشترط أَنْ تكون معلِّقة، وأَنْ يكون المعلِّق الاستفهام فقط، وأَنَّ الإِسناد إِلى مضاف محذوف، لا إِلى جملة، فقال: ((وَبعد فعندي أَنَّ الْمَسْأَلَة صَحِيحَة، وَلَكِن مَعَ الِاسْتِفْهَام خَاصَّة دون سَائِر المعلقات وعَلى أَنَّ الْإِسْنَاد إِلَى مُضَاف مَحْذُوف لَا إِلَى الْجُمْلَة الْأُخْرَى، أَلا ترى أَنَّ الْمَعْنى ظهر لي جَوَاب: أَقَامَ زيد، أَي: جَوَاب قَول الْقَائِل ذَلِك))[9].

ثانيًا: المُجَوِّزون من المُحْدَثين:

ذهبَ قسمٌ من الدَّارسين المحدَثين إِلى جواز وقوع الجملة فاعلًا، أَو نائبًا عن الفاعل، واستندوا في ذلكَ إِلى المعنى الَّذِي يقتضي وقوعها كذلك، منهم:

١- المرحوم الدُّكتور أَحمد عبد السَّتار الجواريُّ:

جوَّز وقوع الجملة في موقع الفاعل؛ لِأَنَّه يرى أَنَّ للفعل في القرآن قوَّة الاسم فيقع في القرآن في موضع الفاعل، قال: ((وللفعل في القرآن قوَّة الاسم، فهو يقع في العبارة القرآنية في موقع الفاعل، نحو: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[10]، وليس هذا بالأَمر الغريب، فالفعل والاسم في العربيَّة فرعان من أَصل واحد، وكلاهما

(١) سورة الصَّافات: من الآيتين: ٧٨-٧٩.
(٢) البحر المحيط: ٦/ ٢٦٧.
(٣) سورة هود، من الآية: ٤٤.
(٤) شرح الكافية: ١/ ٢١٦.
(٥) سورة إِبراهيم، من الآية: ٤٥.
(٦) سورة السَّجدة، من الآية: ٢٦.
(٧) شرح الكافية- الرَّضيُّ: ١/ ٢١٦.
(٨) يُنظر: شرح شذور الذَّهب: ٢١٨.
(٩) مغني اللَّبيب: ٥٢٤.
(١٠) سورة يوسف، من الآية ٣٥.

يدلُّ على معناه في نفسه كما يقول النُّحاة))[١].

ويردُّ على الزَّمخشريِّ في إِعرابه للآية وتقديره فاعل (بدا) ضمير لدلالة ما يفسره عليه، فيقول: ((ويقول الزَّمخشريُّ في إِعراب الآية الآنفة ذكرها فاعل (بدا) مضمر؛ لدلالة ما يفسره عليه، وهو (ليسجننه) والمعنى: بدا لهم بداء، أَي: ظهر لهم رأي ليسجننه.

وهذا التَّأويل ظاهر التكلُّف، وهو فوق ذلكَ مخالف لقاعدتهم المشهورة: إِنَّ المفسِّر عينُ تفسيره. ولو قيل في القرآن: ثُمَّ بدا لهم أَنْ يسجنوه، مع التَّسليم باختلاف المعنى لَمَا احتاجوا إِلى مثل هذا التَّعسُّف في التَّأويل))[٢].

ويقول المرحوم الجواريُّ عمَّا ذهب إِليه الفرَّاء في إِعراب (وليسجننه) فاعلًا: ((ولقد كان الفرَّاء أَقرب إِلى الحقِّ، وأَدنى إِلى الصَّواب وأَبعد عن التزام ما لا حاجة إِلى التزامه من التَّقدير والتَّأويل المتكلِّف))[٣].

٢- الدُّكتور فخرُ الدِّين قباوة:

أَوصل الدُّكتور فخر الدِّين قباوة الجمل الَّتِي لها محلٌّ من الإِعراب إِلى عشر جمل، ومن هذه الجمل، الجملة الواقعة فاعلًا، فقال: ((الواقعة فاعلًا، وهي الَّتِي يسند إِليها فعلٌ معلَّق أَو ما يقوم مقامه، ومحلُّها الرَّفع))[٤].

وعن الجملة الواقعة نائبـًا عن الفاعل، قال: ((ومِمَّا يدخل في هذه المسألة أَنْ تقع الجملة في محل رفع نائب فاعل، وذلكَ بأَنْ تكون في الأَصل واقعة موقع المفعول به، فإِذا بُني الفعل قبلها للمجهول، ونابت عن فاعله أَصبحت في محل رفع، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[٥]))[٦].

٣- الدُّكتور فاضل صالح السَّامرائيُّ:

ذكر الدُّكتور فاضل صالح السَّامرائيُّ أَنَّ الجمل الَّتِي لها محل من الإِعراب تسع جمل، منها: ((جملة الفاعل ونائبه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[٧]، ونحو: (ظهر لي أقام زيدٌ)، ونحو قول الشَّاعر:

وَمَا راعَني إِلَّا يَسيرُ بشرطة

وعَهْدِي بِهِ قينا يسيرُ بكيرُ

فقد ذهب قسم من النَّحويِّين إِلى أَنَّ كُلًّا من جملة (ليسجننه)، وجملة (أَقام زيد)، وجملة (يسير) فاعل للأَفعال قبلها.

وأَجاز قوم مجيء الجملة فاعلًا أَو نائبَ فاعل لفعلٍ من أَفعال القلوب إِذا عُلِّق، نحو: ظَهَرَ لي أَقامَ زيدٌ أَم عمرو، وعُلِمَ أَقامَ بكرٌ أَم خالد))[٨].

وبعد أَنْ ذكر تأويلات المانعين لوقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عنه، قال: ((وبعض التَّأويل فيه بعد))[٩].

وعند حديثه عن الجملة الواقعة مفعولًا به، ومحلُّها النَّصب ذكر أَنَّ لها أَنواعـًا، منها: ((جملة مقول القول

(١) نحو القرآن: ٣٠.
(٢) نحو القرآن: ٣٠-٣١.
(٣) نحو القرآن: ٣١.
(٤) إِعراب الجمل وأَشباه الجمل: ١٥٦
(٥) سورة الزُّمر، من الآية: ٧٥.
(٦) إِعراب الجمل وأَشباه الجمل: ١٥٧.
(٧) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(٨) الجملة العربيَّة تأليفها وأَقسامها: ٢٣٠-٢٣١.
(٩) الجملة العربيَّة تأليفها وأَقسامها: ٢٣١.

إِنْ لم يُبنَ القول للمجهول، فإِنْ بُني للمجهول كانت الجملة في محل رفع نائب فاعل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾[1]، فجملة (آمنوا كما آمن النّاس) في رفع نائب فاعل، وجملة (أنؤمن كما آمن السفهاء) في محل نصب مفعول به))[2].

٤- الأُستاذ المرحوم سعيد الأَفغانيُّ:

ذكر في كتابه «الموجز في قواعد اللُّغة العربيَّة» أَنَّ الجمل الَّتِي لها محل من الإِعراب ثمانٍ، منها: ((الواقعة فاعلًا أَو نائب فاعل، مثل: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[3]))[4].

٥- الدُّكتور عبده الرَّاجحيُّ:

ذهب الدُّكتور عبده الرَّاجحيُّ مذهب النَّحويِّين الَّذِين يجوزون وقوع الجملة فاعلًا، أَو نائبًا عن الفاعل، فقال: ((والجملة عند النُّحاة لا تقع مبتدأ ولا فاعلًا، ولا نائبًا عن الفاعل، وقد ذهب بعضهم- وهو الصَّواب- إِلى جواز وقوعها فاعلًا ونائبًا عنه))[5].

٦- الباحثة إِيمان حسن جاد الله:

ذكرت أَنَّ النَّوع الثَّاني من الجملة الَّتِي يسند إِليها جملة الفاعل ونائبه، وبعد أَنْ ذكرت خلاف النَّحويِّين في ذلكَ قالت: ((والاختيار إِجازة وقوع الجملة فاعلًا بَعْدَ المعلّق من الأَفعال أَو ما يعمل عملَ الأَفعال، ويكون التَّعليق بِمَا له الصَّدارة كأدوات الاستفهام، ولام الابتداء، وكم الخبرية، وهمزة التَّسوية))[6].

المطلب الثَّالث: أَقوال النَّحويِّين والمفسرين في تفسير قول سيبويه بوقوع

الجملة فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل:

اختلف النَّحويُّون والمُفَسِّرون في تحديد رأي سيبويه في هذه المسألة - أَعني وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل- فَنَسَبَ إِليهِ بعضُهُم المَنْعَ، ونَسَبَ أَغلبهم إِليه الجواز.

ومِمَّن نَسَبَ إِليهِ المنع ابنُ عطية، قال: ((ولا يجوز أَنْ يكون الفاعل بـ(بدا) (ليسجننه)؛ لِأَنَّ الفاعل لا يكون جملة بوجه. هذا صريح مذهب سيبويه))[7].

ومن الَّذين نسبوا إِلى سيبويه الجواز:

١- ابن ولَّاد (ت٣٢٢هـ):

ردَّ ابن ولَّاد على المبرِّد في تخطأته سيبويه فيما نسب إِليه تجويزه وقوع الجملة فاعل، واستشهاده بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[8]، فقد وصف المبرِّد قول سيبويه بالخطأ، وأَنَّه لم يجعل في (بدا) فاعلاً، وأَحال وناقض في قوله، فقال: ابن ولَّاد: ((أَمَّا قوله: لم يجعل في (بدا) فاعلًا، وأَنَّه أَحال وناقض فليس الأَمر كذلكَ؛ لِأَنَّ (ليسجننه)

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٣.
(٢) الجملة العربيَّة تأليفها وأَقسامها: ٢٢٧-٢٢٨.
(٣) سورة إبراهيم، من الآية: ٤٥.
(٤) الموجز في قواعد اللُّغة العربيَّة: ٣٩٦.
(٥) التَّطبيق النَّحويُّ: ٣٣٠.
(٦) الجمل الَّتِي لها محل من الإِعراب، دراسة تحليليَّة تطبيقيَّة في ديوان حسان بن ثابت: ١٢٦-١٢٩.
(٧) المحرر الوجيز: ٣/ ٢٤٢.
(٨) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.

جملة في موضع الفاعل، وذلكَ أَنَّ أَفعال العلم وما قاربها في معناها يجوز فيها مثل هذا، أَلا ترى أَنَّك تقول: قد بَانَ لي أَيُّهما أَفضل، وقد بَانَ لي أَزيد أَفضل أَم عمرو، كقولكَ: قد بَانَ لي ذلكَ، فهذه الجملة في موضع قولك: ذلكَ، وتقول: قد علمت أَزيد أَفضل أَم عمرو، فتجعل هذه الجملة في موضع المفعول به، وإِنْ شئت جعلتها في موضع الاسم الَّذِي يقوم مقام الفاعل، فتقول: قد علم أَزيد أَفضل أَم عمرو، ولذلك قال سيبويه: إِنَّه حسن كحسنه في علمت؛ لِأَنَّ ظهر وتبين يجريان مجرى أَفعال العلم والظَّنِّ فهما يعملان فيه))[١].

٢- النَّحاس (ت٣٨٨هـ):

قال: ((فيه ثلاثة أَقوال، فمذهب سيبويه أَنَّ (ليسجننه) في موضع الفاعل، أَي: ظهر لهم أَنْ يسجنوه))[٢].

٣- مكي بن أَبي طالب القيسيُّ (ت٤٣٧هـ):

قال في تفسيره «الهداية إِلى بلوغ النِّهاية»: ((وفاعل (بدا)، عند سيبويه (ليسجننه)، وعند المبرد: مضمر، وهو المصدر: كأَنَّه بدا لهم بداء))[٣].

وقال في كتاب «مشكل إِعراب القرآن»: ((قوله: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم ﴾[٤]، فاعل (بدا)، عند سيبويه محذوف قام مقامه (ليسجننه)))[٥].

٤- الباقوليُّ أَبو الحسن علي نور الدِّين (ت نحو ٥٤٣هـ):

قال وهو يتحدَّث عن رأي أَبي علي الفارسي بجواز إِقامة المصدر مقام الفاعل وعدم جواز إِقامة الجملة مقامه: ((ويجوز أَنْ يقوم المصدر مقام الفاعل، ولا يجوز أَنْ يقوم (يا موسى) مقام الفاعل؛ لِأَنَّه جملة.

هذا كلامه في «الحجة»[٦]، وقد جرى فيه على أَصلهم حيث خالفوا سيبويه في قوله: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[٧]، مِنْ أَنَّ الفاعل هو المصدر دون (ليسجننه) بخلاف مذهبه – أَعني سيبويه– حيث جعل (ليسجننه) الفاعل وإِنْ كان جملة))[٨].

٥- القرطبيُّ أَبو عبدالله محمد بن أَحمد (ت٦٧١هـ):

نسب القرطبيُّ إِلى سيبويه جواز وقوع الجملة فاعلًا، فقال: ((قوله تعالى: ﴿ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾، يسجننه في موضع الفاعل، أَي: ظهر لهم أَنْ يسجنوه، هذا قول سيبويه))[٩].

٦- ابن هشام الأَنصاريُّ (ت٧٦١هـ):

قال ابن هشام: ((واْختُلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أَم لا؟ فالمشهور المنع مطلقًا، وأَجازه هشام وثعلب مطلقًا، نحو: (يعجبني قام زيدٌ)، وفصَّل الفرَّاء وجماعة ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إِنْ كان الفعل قلبيًّا، ووجد مُعلِّق عن العمل، نحو: (ظهر لي

(١) الانتصار لسيبويه على المبرِّد: ١٨٧.
(٢) إِعراب القرآن: ٢/ ٣٢٩.
(٣) الهداية إِلى بلوغ النِّهاية: ٥/ ٣٥٥٨.
(٤) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(٥) مشكل إِعراب القرآن: ١/ ٣٨٧.
(٦) يُنظر: الحجة: ٥/ ٢١٩.
(٧) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(٨) إِعراب القرآن: ١/ ١٢١.
(٩) الجامع لَأحكام القرآن: ٩/ ١٨٦.

أَقام زيدٌ)، صحَّ، وإِلَّا فلا))[1].

٧- جلال الدِّين السُّيوطيُّ (ت٩١١ه):

قال السُّيوطيُّ: ((الثَّالِث يجوز أَنْ يَقع فَاعِلًا أَو نَائِبـًا عَنهُ بِفعل من أَفعَال الْقُلُوب إِذا علق نَحْو ظهر لي أَقَامَ زيد أَم عَمْرو، وَعلم أَقَامَ بكر أَم خَالِد، بِخِلَاف نَحْو: يسرني خرج عبد الله، فَلَا يجوز، وَنسب هَذَا لسيبويه))[2].

٨- الشَّوكانيُّ (ت١٢٥٠هـ).

جاء في «الفتح القدير»: ((وأَمَّا فاعل (بدا لهم)، فقال سيبويه: هو ليسجننه، أَي: ظهر لهم أَنْ يسجنوه))[3].

هذه خلاصة لبعض المصادر الَّتِي ذكرتَ أَنَّ سيبويه منع وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عنه، وعرض لقسمٍ مِمَّن نسب إِلى سيبويه الجواز في ذلكَ.

ولنكون على بيِّنة من رأي سيبويه في ذلكَ، ولكي يكون الحكم فيها دقيقـًا يجب الرُّجوع إِلى قول سيبويه الَّذِي اختلف في تحديد رأيه في وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عنه الدَّارسون.

قال سيبويه: ((وقد يستقيم في الكلام: إِنَّ زيدًا لَيَضربُ ولَيَذهبُ، ولم يقع ضربٌ. والأَكثرُ على أَلسنتهم ﷺ كما خَبَّرتُكَ- في اليمين، ثَمَّ أَلزموا النُّون في اليمين؛ لِئلَّا يلتبس بما هو واقع، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبۡتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[4]، وقال لبيد:

وَلَقَدۡ عَلِمۡتُ لَتَأۡتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِهامُهَا

كأَنَّه قال: والله لَتَأْتِيَنَّ، كما قال: قد علمتُ لعَبدُ الله خيرٌ منكَ، وقال: أَظنُّ لَتَسْبقنني، وأَظنُّ لَيَقُومنَّ؛ لِأَنَّه بمنزلة عَلِمْتُ. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[5]؛ موضع ابتداء، أَلَا ترى أَنَّكَ لو قلت: بدا لهم أَيُّهم أَفضلُ، لحسُنَ كحسنه في عَلِمْتُ، كأَنَّكَ قلت: ظَهَرَ لهم أَهذا أَفضلُ أَم هذا))[6].

لو أَنعمنا النَّظر في قول سيبويه، وفيما نسب إِليه من الأَقوال لوجدنا ما يأتي:

أ- إِنَّ قول سيبويه الَّذِي استند إِليه من نسب له الجواز لا علاقة له بالفاعل، فسيبويه لم يتطرَّق فيه إِلى الفاعل البتة، ولو كان سيبويه يتحدَّث عن الفاعل الجملة لذكر ذلكَ، كما هو شأنه عندما يتحدَّث عن مسألة أَو ظاهرة نحويَّة.

ب- إِنَّ سيبويه في نصِّه المذكور آنفـًا كان يتكلم فيه على وقوع اللَّام في الفعل المضارع المثبت، المتَّصل بنون التَّوكيد، الواقع في جواب الفعل القلبي، وذكر الآية الكريمة: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[7]؛ لِأَنَّ (بدا) يجري مُجرَى أَفعال القلوب والظَّنّ[8]، وأَفعال القلوب تُضَمِّنُها

(١) مغني اللَّبيب: ٥٥٩.
(٢) همع الهوامع: ١/ ٥٩٠.
(٣) الفتح القدير: ٢/ ٢٥.
(٤) سورة النَّحل، من الآية: ١٢٤.
(٥) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(٦) الكتاب: ٣/ ١٠٩-١١٠.
(٧) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(٨) يُنظر: الانتصار لسيبويه على المبرِّد: ١٨٧.

العرب معنى القسم فتُتَلقَّى بما يتلقى به القسم[١].

ج- إِنَّ النَّحويِّين والمفسّرين الَّذِينَ نسبوا الجواز في وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبًا عنه إِلى سيبويه واستندوا إِلى قوله في الآية الكريمة : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[٢]، اختلط عليهم الأَمر من تمثيل سيبويه بقوله: ((لِأَنَّه موضع ابتداء، أَلَا ترى أَنَّكَ لو قلت: بدا لهم أَيُّهم أَفضل لحسُن كحسنه في (علمت) كذلك قلت: ظهر لهم أَهذا أَفضل أَم هذا))[٣].

فظنَّوا أَنَّه يتحدَّث عن وقوع الجملة فاعلًا بعد أَفعال القلوب؛ إذا دخل عليها المعلّق، وسيبويه يتحدَّث كما ذكرنا عن دخول اللَّام في جواب أَفعال اليقين المثبتة المتصلة بنون التَّوكيد، والفعل (بدا) يجري مُجرَى أَفعال اليقين.

ويبدو لي أَيضًا أَنَّ المتأخر أَخذ من المتقدِّم، وشاعَ ما نُسبَ إِلى سيبويه بين الدَّارسين.

د- إِنَّ ما نُسِبَ إِلى سيبويه في هذه المسألة – أَعني القول بجواز وقوع الجملة فاعلًا أو نائبًا عنه- غيرُ صحيح أَساسه التَّوهم في فهم قول سيبويه.

رأي الباحث:

تبيَّن لنا أَنَّ الخلاف في وقوع الجملة فاعلًا، أَو نائبًا عنه حاصل بين النَّحويِّين، فمنهم مَنْ جوَّز، ومنهم مَنْ منع.

والمجوزون على قسمين، قسمٌ جوّز مطلقًا، وآخر جوَّز بشرط، واختلف المجوزون بالشُّروط الَّتِي اشترطوها لوقوع الجملة فاعلًا أَو نائبًا عن الفاعل.

أَمَّا المانعون فهم الأَكثر، واحتجُّوا بعدَّة حجج ذكرناها في موضعها.

وكلُّ ما احتَجَّ به المانعون استندوا فيه إِلى قواعدهم الَّتِي وُلِدَت من رَحِم نظريَّة العامل النَّحوىِّ، وقيَّدته بقيودها، ولم يستطع التَّحرُّرَ منها.

وكلُّ ما احتجَّ به المانعون هو أَمرٌ شكليٌّ يهتمُّ باللَّفظ دون المعنى، فلمَّا كان الإِعراب لا يظهر على الجملة منعوا وقوعها وأَوَّلوها بالمفرد؛ لِأَنَّ الفعل كما يقولون لا يمكن نسبته إِلى الجملة، إِنَّما ينسب للمفرد والفاعل لا يكون جملة؛ لِأَنَّه محكومٌ عليه، والمحكوم عليه لا يكون إِلَّا مفردًا وغير ذلكَ من الأَسباب والتَّعليلات الَّتِي جعلت الإِعراب حكمًا لفظيًّا خالصًا يتبع لفظ العامل وأَثره[٤].

ولذلكَ نراهم اختلفوا في توجيه إِعراب (ليسجننه)، في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[٥].

فبعضهم قال: (ليسجننه)، جملة مفسِّرة للضَّمير في (بدا) الرَّاجع إِلى البداء المفهوم منه، وجملة (ليسجننه) لا محلَّ لها من الإِعراب[٦].

وبعضهم قال: إِنَّها جواب قسم مقدَّر، وأَنَّ المفسَّر

(١) يُنظر: التَّذييل والتَّكميل: ١/ ٥٧، وتمهيد القواعد- لناظر الجيش: ٣/ ١٥١١، ومغني اللَّبيب: ٥٢٤.
(٢) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(٣) الكتاب: ٣/ ١١٠.
(٤) يُنظر: إِحياء النَّحو: ٤١.
(٥) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.
(٦) يُنظر: المحرر الوجيز: ٣/ ٢٥٢، ومغني اللَّبيب: ٥٢٣، والفتح القدير: ٣/ ٢٥.

مجموع الجملتين[١].

وآخر ذهب إِلى أَنَّ الفاعل محذوف، وهو مفهومٌ من السِّياق وتقديره: بدا لهم بدوٌ أَو رأيٌ[٢].

وقال آخرون: إِنَّ فاعل (بدا) هو الضَّمير العائد على (السِّجن) المفهوم من قوله تعالى: (ليسجننه)، وهو جواب قسم مقدَّر ونسب هذا القول إِلى المحقِّقين من النَّحويِّين[٣]، وغير ذلكَ.

وبمثل هذه التَّأويلات اللَّفظيَّة البعيدة عن المعنى وَجَّهوا جملة (كم) من قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ﴾[٤]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا ﴾[٥].

إِنَّ الَّذِي ألجأهم إِلى هذه التَّأويلات المتكلَّفة، المفسدة للمعنى هو تمسكُّهم بقواعدهم الَّتِي قعدُّوها، فهم يرفضون كلَّ ما خالف القواعد، وإِذا أَحسُّوا بصحة ذلكَ يعترفون بصحته بعد أَنْ يشترطوا شروطـًا تربطهم بقواعدهم.

وقد مرَّ بنا إِفصاح قسم من النَّحويِّين المجوزين لوقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عنه بشروط، كالزَّمخشريِّ، وأَبي حيَّان، والرَّضيِّ، وابن هشام وغيرهم.

وفي هذا الصَّدد نذكر قول الدُّكتور محمد حماسة: ((ولقد نظر النُّحاة إِلى هذه الجمل فوجدوها صحيحة مؤدية لمعنى، مفيدة، وبحثوا فيها عن عناصر تأليفها، فوجدوا المسند، وهو الفعل في كلِّ جملة، وفتشوا عن الفاعل فلم يجدوه مستوفيًا للشَّرائط الَّتِي ألفوها فيه، إِذ وجدوه هنا جملة، فوقعوا بذلكَ في حرج، فهذا الكلام مفيد، ولكنَّ الفاعل ليس كما عهدوا، ومن هنا كان ما لجأوا إِليه هو محاولات تخريج هذه الأَمثلة))[٦].

والَّذِي أَراه أَنَّ الأَصل في الفاعل أَنْ يكون مفردًا، أَو مؤولًا بالمفرد، ويجوز وقوع الجملة فاعلًا، أَو نائبـًا عن الفاعل إِذا استقام المعنى، وصحَّ التَّركيب، وكانت الجملة هي الغاية والقصد من الكلام بما تحمله من مدلولات ومعانٍ، من غير اللُّجوء إِلى التَّأويلات البعيدة الَّتِي تعسِّر على الدَّارس فهم الموضوع، وإِبعاد عن الحَيْرَة من كثرة الأَقوال وتشعُّب الآراء.

وكنتُ أَرجو على النَّحويِّين المانعين لو سلَّموا بالوارد من الشَّواهد الصَّحيحة، وعدَّلوا قاعدتهم، بحيث تشمل جميع النُّصوص الواردة، وقسموها إِلى كثيرةٍ، وقليلةٍ، وقالوا: الأَكثر أَنْ يأتي الفاعل ونائبه اسمـًا، والقليل يأتي جملة، وأَراحوا الدَّارس من عناء التَّأويلات على أَنَّهم جوَّزوا وقوع الفاعل جملة بعد همزة التَّسوية[٧].

(١) يُنظر: مغني اللَّبيب: ٣٨٥.
(٢) يُنظر: المحرر الوجيز:٣/ ٢٥٢.
(٣) يُنظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٠٦، ومغني اللَّبيب: ٣٨٥.
(٤) سورة السَّجدة، من الآية: ٢٦.
(٥) سورة إِبراهيم، من الآية: ٤٥.
(٦) بناء الجملة العربيَّة: ٤٥.
(٧) يُنظر: دراسات نحويَّة: ٢٦٥.

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث – بفضل الله تعالى– أَذكرُ أَهم النَّتائج الَّتِي توصلنا إِليها فيه، وهي:

١– إِنَّ تعريف قسم من النَّحويِّين الفاعِل بقولهم: هو (ما) أُسنِدَ إِليه الفعلُ أَو غيره... إِلخ، باستعمال (ما) بدلًا من قولهم: هو الاسم الَّذِي أُسنِد إِليه فعلٌ ... إِلخ، هو الصَّحيح؛ لِأَنَّ (ما) تفيد العموم، أَي: أَنَّ الفاعل يكون اسمـًا وقد يكون غير اسمٍ، كأَنْ يكون جملة.

٢– إِنَّ وقوع الفاعل ونائبه جملة، هي مسألةٌ خلافيَّة، وليس كما ادَّعى بعضهم أَنَّ ليس هناك خلافٌ فيها بين البصريِّين والكوفيِّين ، وأَنَّ رأي الكوفيِّين هو نفسه رأي البصريِّين.

٣– أَكثر النَّحويِّين والمفسرين منعوا وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عنه، وأَنَّ نَحويِّين آخرين جوَّزوا ذلكَ، منهم من جوَّز مطلقـًا، ومنهم من جوَّز بشروط.

٤– ما نسبه جمهور النَّحويِّين والمفسرين إِلى سيبويه تجويزه وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عن الفاعل وَهْمٌ جاء من اختلاط الأَمر عليهم من استشهاد سيبويه بالآية الكريمة: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[1]، فسيبويه استشهد بها على دخول اللَّام في جواب أَفعال اليقين المُثبتةِ المتِّصلة بنون التَّوكيد، والفعل (بدا) يجري مُجرى أَفعال اليقين، وليس استشهاده بها على وقوع الفاعل جملةً كما ظنَّوا.

٥– رأي الباحث جواز وقوع الجملة فاعلًا أَو نائبـًا عنه، إِذا استقامَ المعنى وصحَّ التَّركيب، وكانت الجملة هي الغايةُ والمقصد من الكلامِ.

(١) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم.

أ– الكتب:

١– ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللَّطيف بن أَبي بكر الشَّرجيُّ الزَّبيديُّ (ت٨٠٢ه)، تحقيق: د. طارق الجنابيِّ، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.

٢– إِحياء النَّحو: إِبراهيم مصطفى، مطبعة التَّأليف والنَّشر– القاهرة، ١٩٥٩م.

٣– ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: أَبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أَثير الدِّين الأَندلسيُّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق : رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجيِّ– القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٤– أَنوار التَّنزيل وأَسرار التَّأويل: ناصر الدِّين أَبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشِّيرازيُّ البيضاويُّ (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرَّحمن المرعشليِّ، دار إِحياء التُّراث العربيِّ بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٥– إِرشاد العقل السَّليم إِلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السُّعود العماديُّ محمد بن محمد ابن مصطفى (ت٩٨٢هـ)، دار إِحياء التُّراث العربيِّ – بيروت، (د.ت).

٦– الأَشباه والنَّظائر: عبدالرَّحمن بن أَبي بكر جلال

الدِّين السُّيوطيُّ (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٧- إِعراب الجمل وأَشباه الجمل: د.فخر الدِّين قباوة، دار القلم العربي- سوريا، (د.ت).
٨- إِعراب القرآن: أَبو جعفر أَحمد بن محمد بن إِسماعيل النَّحاس (ت٣٣٨ه)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب للنَّشر- بيروت، ١٩٨٨م.
٩- أَمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أَبي بكر بن يونس أَبو عمرو جمال الدِّين ابن الحاجب الكرديُّ المالكيُّ (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د.فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأُردن، ودار الجيل بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
١٠- الانتصار لسيبويه على المبرِّد: أَبو العباس أَحمد بن محمد بن ولَّاد التَّميميُّ النَّحويُّ (ت ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرِّسالة، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
١١- البحر المحيط: محمد بن يوسف أَبو حيان الأَندلسيُّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشَّيخ عادل أَحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميَّة - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٢- بناء الجملة العربيَّة: محمد حماسة عبد اللَّطيف، دار غريب للنَّشر والتَّوزيع-القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.
١٣- التِّبيان في إِعراب القرآن: أَبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريُّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاويِّ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٤- التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل: أَبو حيان محمد بن يوسف الأَندلسيُّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د.حسن هنداويِّ، دار القلم- دمشق، ط١.
١٥- التَّسهيل لعلوم التَّنزيل: أَبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، بن جزيٍّ (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د.عبد الله الخالديِّ، شركة دار الأَرقم بن أَبي الأَرقم بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
١٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله ابن مالك الطَّائيُّ الجيانيُّ، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربيِّ للطِّباعة والنَّشر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
١٧- التَّعريفات: علي بن محمد بن علي الشَّريف الجرجانيُّ (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٨- التَّعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أَحمد بن عبد الغفار الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزيِّ، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدِّين بن أَبي بكر بن عمر الدَّماميُّ (ت٨٢٧هـ)، تحقيق: د.محمد بن عبد الرَّحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أَحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السَّلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة- القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
٢١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن

مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليٍّ المراديُّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

٢٢- الجامع لأَحكام القرآن: أَبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأَنصاريُّ القرطبيُّ (ت٦٧١ه)، تحقيق: أَحمد البردونيِّ وإِبراهيم أَطفيش، دار الكتب المصريَّة القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٢٣- الجملة العربيَّة تأليفها وأَقسامها: د.فاضل صالح السَّامرائيُّ، دار الكتب والوثائق، العراق- بغداد، ١٩٩٨م.

٢٤- حاشية الخضريِّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد الدمياطي الشَّهير بالخضريِّ (ت١٣٨٧هـ)، تحقيق: تركي فرحان مصطفى، دار الكتب العلميَّة- بيروت،(د.ت).

٢٥- الحدود في علم النَّحو: أَحمد بن محمد بن محمد البجائيُّ الأَبَذيُّ (ت٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإِسلاميَّة بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٢٦- الخصائص: أَبو الفتح عثمان بن جِنِّي الموصليُّ (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب- القاهرة، ط٤، ٢٠٠٨م.

٢٧- دراسات نحويَّة: د.خليل إِبراهيم السَّامرائيُّ، دار الفاروق- عمان، ط١، ٢٠١٩م.

٢٨- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: أَبو العباس أَحمد بن يوسف بن عبد الدَّائم المعروف بالسَّمين الحلبيِّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د.أَحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، (د.ت).

٢٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني: شهاب الدِّين محمود ابن عبد الله الحسينيُّ الآلوسيُّ (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلميَّة بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيليُّ الهمدانيُّ (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد، دار التُّراث- القاهرة، دار مصر للطِّباعة، سعيد جودة السَّحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م.

٣١- شرح الأَشمونيِّ على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى أَبو الحسن نور الدِّين الأُشْمُونيُّ (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلميَّة- بيروت،١٤١٩ه- ١٩٩٨م.

٣٢- شرح التَّصريح على التَّوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويُّ (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٣- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله ابن مالك الطَّائيُّ الجيانيُّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبد الرَّحمن السَّيد، ود.محمد بدوي المختون، هجر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والإِعلان، ط١٤١٠،١هـ- ١٩٩٠م.

٣٤- شرح جمل الزَّجاجيِّ: أَبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإِشبيليُّ (ت٦٦٩هـ)، قدم له: فواز الشَّعار، دار الكتب العلميَّة- بيروت، (د.ت).

٣٥- شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب:

عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدِّين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدُّقر، الشَّركة المتحدة للتَّوزيع سوريا.

٣٦- شرح الرَّضيِّ لكافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الاستراباذيُّ، تحقيق: حسن بن محمد الحفظيِّ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة- الرِّياض، ط١، ١٩٦٦م.

٣٧- شرح الكافيَّة الشَّافيَّة: جمال الدِّين أَبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطَّائيُّ (ت٦٧٢ه)، حققه وقدم له: عبد المنعم أَحمد هريديُّ، جامعة أُم القرى مركز البحث العلميِّ وإحياء التُّراث الإسلاميِّ كليَّة الشَّريعة والدِّراسات الإسلاميَّة- مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣٨- شرح كتاب الحدود في النَّحو: عبد الله بن أَحمد الفاكهيُّ (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د.المتولي رمضان أَحمد الدُّميريِّ، مكتبة وهبة القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٩- شرح كتاب سيبويه: أَبو سعيد السِّيرافيُّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أَحمد حسن مهدليِّ، وعلي سيد علي، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٤٠- شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٤١- الفتح القدير: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوكانيُّ (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير- دمشق، ودار الكلم الطَّيب- بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ.

٤٢- الكافيَّة في علم النَّحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أَبي بكر المصريُّ الإسنويُّ (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د.صالح عبد العظيم الشَّاعر، مكتبة الآداب- القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٤٣- الكشاف عن حقائق غوامض التَّنزيل: أَبو القاسم محمود بن عمرو بن أَحمد الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربيِّ بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

٤٤- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيُّ أَبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السَّلام محمد هارون ، مكتبة الخانجيِّ- القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤٥- اللُّباب في علوم الكتاب: أَبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبليُّ (ت بعد سنة٨٨٠هـ)، دار الكتب العلميَّة- بيروت، (د.ت).

٤٦- اللُّباب في علِّل البناء والإعراب: أَبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريُّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الإله النَّبهان، دار الفكر دمشق، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٤٧- مشكل إعراب القرآن: أَبو محمد مكي بن أَبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسيُّ (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضَّامن، مؤسسة الرِّسالة- بيروت ط١، ١٤٠٥ هـ.

٤٨- مدارك التَّنزيل وحقائق التَّأويل: أَبو البركات

عبد الله بن أَحمد بن محمود النَّسفيُّ (ت٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديويٍّ، دار الكلم الطَّيب- بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٩- المسائل الحلبيات: أَبو علي الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن هنداويٍّ، دار القلم للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع- دمشق، ودار المنارة للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع- بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٥٠- معاني النَّحو: د.فاضل صالح السَّامرائيُّ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع- الأُردن، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥١- معاني القرآن: أَبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدَّيلميُّ الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أَحمد يوسف النَّجاتيُّ، ومحمد علي النَّجار، وعبد الفتاح إِسماعيل الشِّلبيِّ، دار المصريَّة للتَّأليف والتَّرجمة مصر، ط١. (د.ت).

٥٢- المغني في النَّحو: ابن فلاح اليمنيُّ، تحقيق: د.عبدالرَّزاق عبدالرَّحمن السَّعديِّ، دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة، العراق- بغداد، ط١، ١٩٩٩م.

٥٣- مغني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب: جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأَنصاريُّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. عبداللَّطيف محمد الخطيب، السِّلسلة التُّراثيَّة.

٥٤- المفصل في صنعة الإِعراب: أَبو القاسم محمود بن عمرو بن أَحمد الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٥٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أَبو محمد عبد الحقِّ بن غالب بن عبد الرَّحمن بن تمام بن عطية الأَندلسيُّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشَّافي محمد ، دار الكتب العلميَّة بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٦- المقاصد الشَّافيَّة في شرح الخلاصة الكافيَّة: أَبو إِسحاق إِبراهيم بن موسى الشَّاطبيُّ (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين معهد البحوث العلميَّة وإِحياء التُّراث الإِسلاميِّ بجامعة أُم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥٧- الموجز في قواعد اللُّغة العربيَّة: سعيد بن محمد بن أَحمد الأَفغانيُّ (ت١٤١٧هـ)، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥٨- نتائج الفكر في النَّحو: أَبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أَحمد السُّهيليُّ (ت٥٨١هـ) ، دار الكتب العلميَّة بيروت، ط١٤١٢،١ه- ١٩٩٢م.

٥٩- نحو القرآن: أَحمد عبد السَّتار الجواريُّ، مطبعة المجمع العلميِّ العراقيِّ- بغداد، ١٩٧٤م.

٦٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أَبي بكر جلال الدِّين السُّيوطيُّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداويُّ، المكتبة التَّوفيقيَّة مصر، (د.ت).

٦٢- الهداية إِلى بلوغ النِّهايَّة في علم معاني القرآن وتفسيره وأَحكامه وجمل من فنون علومه: أَبو محمد مكي بن أَبي طالب القيسيُّ (ت٤٣٧هـ)،

تحقيق: مجموعة رسائل جامعيَّة بكليَّة الدِّراسات العليا والبحث العلميِّ- جامعة الشَّارقة، بإِشراف: أ.د.الشَّاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسُّنة- كليَّة الشَّريعة والدِّراسات الإِسلاميَّة- جامعة الشَّارقة، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

ب- الرَّسائل الجامعيَّة:

 الجمل الَّتِي لها محل من الإِعراب: دراسة نحويَّة تحليليَّة تطبيقيَّة في ديوان حسان بن ثابت، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، للطَّالبة: إِيمان حسن جاد الله، جامعة أُم درمان، كلية اللُّغة العربيَّة، ٢٠١٣م.

ج- المجلات:

١- الخلاف النَّحويُّ في الفاعل الجملة جمعـًا ودراسةً: أ.د.أَحمد عبد العزيز الجهنيُّ، مجلة الأَثر- جدة، العدد: ٢٨، ٢٠١٧م.

٢- وقوع الجملة فاعلًا بين الإِثبات والنَّقض: صباح عطيويُّ عبود الزبيديُّ، مجلة مركز بابل، العدد: ٣، مجلد: ٩، ٢٠١٩م.